

Distr.: General  
15 August 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة  
دورة العمل الخامسة  
نيويورك، ٣٠ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠١٤

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة  
المقررة: جانيت زينات كريم (ملاي)

## أولا - تنظيم الدورة

## ألف - افتتاح الدورة ومدتها

- ١ - عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، من أجل تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن، دورة عمله الخامسة في مقر الأمم المتحدة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠١٤. وعقد الفريق العامل ست جلسات.
- ٢ - وافتتح الدورة رئيس الفريق العامل، ماتييو إستريمي (الأرجنتين).

## باء - الحضور

- ٣ - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وحضرها أيضا ممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومراقبون من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء المشاركين في الوثيقة A/AC.278/2014/INF/1 (وأيضا من خلال الموقع الشبكي <http://social.un.org/ageing-working-group/fifthsession.shtml>).



الرجاء إعادة استعمال الورق



## جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٤ - انتخب الفريق العامل، بالتزكية، في جلسته الأولى المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه، الدانة محمد عبد الله حسن الملا (قطر) وماتيج مارن (سلوفينيا)، وإياكوفوس إياكوفيديس (اليونان) نوابا للرئيس.

## دال - جدول الأعمال وتنظيم العمل

٦ - أقر الفريق العامل، في جلسته الأولى المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه، جدول أعماله، بصيغته الواردة في الوثيقة A/AC.278/2014/1. وكان جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.
- ٣ - مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.
- ٤ - الإطار الدولي القائم الخاص بحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات الموجودة على المستوى الدولي.
- ٥ - مسائل أخرى.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت لدورة العمل السادسة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.
- ٧ - اعتماد التقرير.
- ٧ - وفي الجلسة نفسها، أقر الفريق العامل تنظيم الأعمال المقترح لدورة عمله الخامسة، بصيغته المبينة في ورقة غير رسمية أُعدت باللغة الإنكليزية فقط.

هاء - مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

٨ - قرر الفريق العامل، في جلسته الأولى، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه، منح الاعتماد للمنظمات غير الحكومية التالية للمشاركة في أعماله:

منظمة العمل المتعلق بالشيخوخة (أيرلندا)

الرابطة المركزية للموظفين العموميين والمدرسين المتقاعدين في باراغواي (باراغواي)

رابطة الشيخوخة في كوستاريكا (كوستاريكا)  
 رابطة موظفي الهيئات المعنية بكبار السن (الأرجنتين)  
 الصليب الأحمر البلغاري (بلغاريا)  
 تحالف الخدمات من أجل كبار السن (الفلبين)  
 مركز الدعم الياباني للأنشطة والبحوث المتعلقة بكبار السن (اليابان)  
 المركز الفلسطيني لاستراتيجيات الاتصال والتنمية (دولة فلسطين)  
 الصليب الأحمر الصربي (صربيا)  
 منظمة Saar النيبالية لكبار السن (نيبال)  
 الرابطة الزامبية لكبار السن (زامبيا)  
 مركز خدمات المشورة المقدمة لكبار السن (أستراليا)  
 الرابطة الأوغندية لكبار السن (أوغندا)  
 مؤسسة الرفاه (الهند)

واو - الوثائق

٨ - تتاح قائمة الوثائق المعروضة على الفريق العامل في دورة عمله الخامسة من الموقع  
<http://social.un.org/ageing-working-group/fifthsession.shtml>

ثانيا - الإطار الدولي القائم الخاص بحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد  
 الثغرات على المستوى الدولي

٩ - نظر الفريق العامل في البند ٤ من جدول الأعمال في جلساته الأولى إلى السادسة،  
 المعقودة في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠١٤. وأجرى مناقشة عامة  
 بشأن البند في جلساته الأولى إلى الثالثة، المعقودة في ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه.

١٠ - واستمع الفريق العامل في جلسته الأولى، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه، إلى بيانات أدلى  
 بها ممثلو الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والبرازيل وكولومبيا،  
 وتركيا، وسويسرا، واندونيسيا، والسويد، ونيكاراغوا، والاتحاد الروسي، وشيلي، وبيرو،  
 وألبانيا، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، ومصر، وكندا، وبنغلاديش، وكوستاريكا،  
 وأستراليا، وجنوب أفريقيا، وباكستان.

١١ - واستمع الفريق العامل في جلسته الثانية، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه، إلى بيانات أدلى بها ممثلو الفلبين، وكينيا، والجمهورية الدومينيكية، وسلوفينيا، وتايلند، والدانمرك، والأرجنتين.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى مراقب منظمة شركاء في مجال السكان والتنمية، وهي منظمة حكومية دولية، ببيان.

١٣ - وفي الجلسة الثانية أيضاً، أدلى ممثل منظمة العمل الدولية ببيان.

١٤ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٣١ تموز/يوليه، أدلى ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ببيانات: الاتحاد الدولي للشيخوخة، ومنبر أوروبا للشيخوخة، والرابطة الدولية لمساعدة كبار السن، والرابطة الدولية لتوفير السكن والخدمات لكبار السن، ومركز خدمات المشورة المقدمة لكبار السن، ومنظمة العمل العالمي بشأن الشيخوخة، والرابطة الدولية لرعاية المحتضرين والرعاية المخففة للآلام، ومنظمة الفهود الرمادية.

حلقة النقاش بشأن "حقوق الإنسان ورعاية كبار السن"

١٥ - عقد الفريق العامل، في جلسته الثانية، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه، حلقة نقاش بشأن موضوع "حقوق الإنسان ورعاية كبار السن"، أدارها إياكوفوس إياكوفيديس (اليونان)، نائب الرئيس. وقدم المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماءهم عروضاً: روث إسدين، مديرة البرامج في جمعية العناية بكبار السن في المملكة المتحدة، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وإيزابيلا أبوديرين، كبيرة علماء البحوث في المركز الأفريقي لبحوث السكان والصحة، بنينوي؛ وكاسيا جورزاك، محللة السياسات في المفوضية الأوروبية، وماتيا كوزوه نوفاك، رئيس اتحاد منظمات أصحاب المعاشات التقاعدية في سلوفينيا.

١٦ - ثم أجرى الفريق العامل حواراً تفاعلياً، رد فيه المشاركون في حلقة النقاش على تعليقات وأسئلة ممثلي كوستاريكا، والأرجنتين، وأوروغواي، واليابان، وإسرائيل.

حلقة النقاش بشأن "العنف ضد كبار السن وإساءة معاملتهم"

١٧ - عقد الفريق العامل، في جلسته الثالثة، المعقودة في ٣١ تموز/يوليه، حلقة نقاش بشأن موضوع "العنف ضد كبار السن وإساءة معاملتهم"، أدارها جون ألكسندر أكون، نائب وزيرة المرأة والطفل والحماية الاجتماعية في غانا. وقدم المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماءهم عروضاً: كلوديا ماهر، كبيرة الباحثين في المعهد الألماني لحقوق الإنسان، وسيلفيا

بيريل ليفين، رئيسة لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالشيخوخة، بجنيف، وميلوتين فرا سيفيتش، مدير برنامج الصحة والرعاية في الصليب الأحمر الصربي، وروث إسدين، مديرة البرامج بجمعية العناية بكبار السن في المملكة المتحدة، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وقاضي رياض الحق، المفوض بالمفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في بنغلاديش.

١٨ - ثم أجرى الفريق العامل حواراً تفاعلياً، رد فيه المشاركون في حلقة النقاش على تعليقات واسئلة ممثلي الأرجنتين، وكوستاريكا، والسويد، وإسرائيل، وهولندا، وفرنسا، والبرازيل، والاتحاد الأوروبي. وشارك في الحوار أيضاً ممثل التحالف العالمي للمراكز الدولية لدراسات طول العمر (نيابة عن التحالف الدولي لمناهضة إساءة معاملة كبار السن)، وهو منظمة غير حكومية.

حلقة النقاش بشأن "التخطيط للرعاية في نهاية العمر: المسائل القانونية والمالية"

١٩ - عقد الفريق العامل في جلسته الرابعة، المعقودة في ٣١ تموز/يوليه، حلقة نقاش بشأن موضوع "التخطيط للرعاية في نهاية العمر: المسائل القانونية والمالية"، أدارها الدانة محمد ع. ح. الملا (قطر). وقدم المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم عروضاً: مونيك روكيه، مديرة السياسات الوطنية بشأن كبار السن بوزارة التنمية الاجتماعية في الأرجنتين، وأندرو بايرنز، أستاذ القانون بجامعة نيو ساوث ويلز في أستراليا، وديفيد أوبوت، رئيس الرابطة الأوغندية لمساعدة كبار السن؛ وسويون هان، العضو المؤسس لمنظمة حقوق الرعاية في جمهورية كوريا.

٢٠ - ثم أجرى الفريق العامل حواراً تفاعلياً، رد فيه المشاركون في حلقة النقاش على تعليقات وأسئلة ممثلي كوستاريكا، وهولندا، وكولومبيا، والاتحاد الأوروبي، والبرازيل. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية أيضاً: الرابطة الدولية لمساعدة كبار السن، ورابطة المتقاعدين الأمريكيين، ورابطة الحقوقيين الأمريكيين، وجمعية العناية بكبار السن في المملكة المتحدة، واتحاد كيبك المعني بفترة العمر الذهبية.

العرضان المقدمان من الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان ورئيسة ومقررة المنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٤

٢١ - استمع الفريق العامل، في جلسته الخامسة، المعقودة في ١ آب/أغسطس، إلى عرض قدمته روزيتا كورنفيلد - ماتي الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها، ردت الخبيرة المستقلة على تعليقات وأسئلة ممثلي ألبانيا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وأوروغواي، واليابان، والاتحاد الأوروبي، والسلفادور، والبرازيل، والمكسيك، والأرجنتين، وشيلي، ومراقب منظمة شركاء في مجال السكان والتنمية.

٢٣ - وفي الجلسة الخامسة أيضاً، شارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية في النقاش التفاعلي: الرابطة الوطنية للمراكز القانونية المجتمعية في أستراليا؛ ومنظمة الفهود الرمادية، والرابطة الدولية لمساعدة كبار السن؛ ورابطة مواطني العالم؛ والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة كبار السن؛ واتحاد كيبك المعني بفترة العمر الذهبية، ومعهد كواليفيدا؛ والتحالف العالمي للمراكز الدولية لدراسات طول العمر (نيابة أيضاً عن التحالف الدولي لمناهضة إساءة معاملة كبار السن).

٢٤ - وفي الجلسة نفسها، استمع الفريق العامل إلى عرض قدمته مونيكا روكيه، رئيسة ومقررة المنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٤، وهي أيضاً مديرة السياسة الوطنية المتعلقة بكبار السن في وزارة التنمية الاجتماعية بالأرجنتين.

٢٥ - وفي الجلسة الخامسة أيضاً، أدلى ممثلو الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، وكندا، وأوغندا، وكولومبيا ببيانات.

٢٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ببيان.

الحوار المدار بشأن "كيفية تعزيز حقوق كبار السن من خلال تعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة"

٢٧ - أجرى الفريق العامل، في جلسته الخامسة، المعقودة في آب/أغسطس، حواراً تفاعلياً بشأن موضوع "كيفية تعزيز حقوق كبار السن من خلال تعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة"، أداره ماتيج مارن (سلوفينيا)، نائب الرئيس.

٢٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وفرنسا، ومراقب منظمة شركاء في مجالس السكان والتنمية ببيانات.

٢٩ - وفي الجلسة الخامسة أيضاً، أدلى ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ببيانات: منظمة الفهود الرمادية، وجمعية العناية لكبار السن في المملكة المتحدة؛ والصليب الأحمر البلغاري (نيابة أيضاً عن منتدى أوروبا للشيخوخة)، ومنظمة مواطني مينسوتا المهتمين بالحق في الحياة، والرابطة الوطنية للتقييم البيئي، والتحالف الدولي للمرأة، وجمعية أخوة نوتردام.

العرض المتعلق بموضوع "كبار السن وخطة ما بعد عام ٢٠١٥"

٣٠ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ١ آب/أغسطس، استمع الفريق العامل إلى عرض بشأن موضوع "كبار السن وخطة ما بعد عام ٢٠١٥"، قدمته أمينة محمد المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

٣١ - وفي الجلسة نفسها، ردت المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على تعليقات وأئلة ممثلي كندا، وأرمينيا، واليابان، وكينيا، والجمهورية الدومينيكية، والاتحاد الأوروبي، ومراقب منظمة شركاء في مجال السكان والتنمية.

المنافشة بشأن طريق المضي قدماً

٣٢ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ١ آب/أغسطس، أجرى الفريق العامل مناقشة بشأن طريق المضي قدماً، أدلى فيها ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي، والسلفادور، وكندا، وفرنسا، وألبانيا، وسلوفينيا، واليابان، والأرجنتين، وهولندا، وسويسرا، وكوستاريكا، وأوروغواي، وشيلي، والبرازيل، وكينيا، والجمهورية الدومينيكية، والمكسيك.

٣٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: التحالف العالمي للمراكز الدولية لدراسات طول العمر، والرابطة الدولية لرعاية المحتضرين والرعاية المخففة للآلام، والرابطة الدولية لمساعدة كبار السن، ومنظمة الفهود الرمادية، والرابطة الدولية لعلم الشيخوخة وطب كبار السن، ومنظمة Cota Australia، والرابطة الدولية للمراكز القانونية المجتمعية (أستراليا)، والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية.

٣٤ - وفي الجلسة السادسة، أدلى الرئيس ببيان.

### ثالثاً - الموجز الذي أعده الرئيس بشأن النقاط الرئيسية في المناقشات

٣٥ - اتفق الفريق العامل، في جلسته الأولى، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه، على إدراج الموجز الذي يعده الرئيس بشأن النقاط الرئيسية للمناقشات في تقرير الدورة. وفي ما يلي الموجز الذي أعده الرئيس:

الموجز الذي أعده الرئيس بشأن النقاط الرئيسية للمناقشات التي أجريت في الدورة الخامسة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة المنشأ من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن

لقد أتاحت لنا الدورة الخامسة للفريق العامل تعميق معرفتنا بشأن مختلف المسائل التي عملنا بشأنها في الدورات السابقة، مع إضافة بعض المسائل الجديدة أيضاً.

وقد أدركنا، أثناء كل من المناقشة العامة وتبادل الآراء اللذين أجريا أثناء حلقات النقاش، أهمية هذه المسألة للأمم المتحدة، وأهمية ولاية الفريق العامل التي تتمثل، كما نعلم جميعاً، في تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن.

ورأت بعض الوفود أن زيادة حماية حقوق الإنسان لكبار السن يمكن أن تتحقق من خلال تحسين وزيادة كفاءة تنفيذ الصكوك والآليات القائمة بالفعل، بما في ذلك خطط العمل التي اعتمدت على الصعيد الدولي، من قبيل خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة.

ولكن عدداً متزايداً من الوفود ومنظمات المجتمع المدني والعديد من المشاركين في حلقات النقاش يرى أن هدف زيادة الحماية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال صك قانوني دولي محدد يتضمن حقوق الإنسان الخاصة بكبار السن، من أجل ضمان مشاركتهم التامة في المجتمع ومكافحة القولية النمطية والتمييز واللامبالاة والإيذاء وإساءة المعاملة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الاختلافات، ثمة بعض المواقف المشتركة بين جميع المشاركين في هذه الدورة، هي ما يلي:

(أ) أن الاتجاه الديمغرافي المفضي إلى زيادة عدد سكان العالم لا رجعة فيه وأن كبار السن هم، نتيجة للزيادة في متوسط العمر المتوقع لسكان العالم وشيخوختهم، عناصر فاعلة رئيسية في مجتمعاتنا من وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويتطلب هذا تغييراً في النموذج، ينبغي عملاً به عدم اعتبار كبار السن عناصر سلبية تتلقى مساعدة من الدولة، بل اعتبارهم عناصر فاعلة ينبغي أن تكون قادرة على أن تمارس حقوقها الإنسانية ممارسة تامة وتطالب بأن تُحترم حقوقها تلك. ويجب أن نستعرض، في المناقشات التي تجرى في الأمم المتحدة، هذا الواقع الجديد وتكيف مع تغيير النموذج، بحيث نجعل كبار السن مرئيين بشكل واضح؛

(ب) أن الآليات القائمة التي يقصد بها ضمان الممارسة التامة للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكبار السن ليست كافية، إما بسبب وجود أوجه قصور في تنفيذها، مثلما ترى بعض الدول، أو بسبب وجود ثغرة معيارية على الصعيد

الدولي يجب سدها من خلال اعتماد صك ملزم قانوناً يتيح القيام بعمل بشكل محدد بشأن ما يتعرض له كبار السن من سوء معاملة وإقصاء ووصم وتمييز، وبشأن تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وهذا هو سبب ما لولاية الفريق العامل من أهمية وصحة خاصتين في ظل الظروف الحالية، لأنه الهيئة الوحيدة المنشأة في إطار الأمم المتحدة لمناقشة أفضل سبيل لزيادة حماية حقوق الإنسان لكبار السن.

ولنتذكر مرة أخرى أن هذا الفريق العامل ينبغي له، وفقاً للقرار ١٨٢/٦٥، أن يكرّس جهوده لتعزيز ”حماية حقوق الإنسان لكبار السن عن طريق النظر في الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات المحتملة وأفضل الطرق لسدها، بسبل منها النظر عند الاقتضاء في جدوى وضع مزيد من الصكوك واتخاذ مزيد من التدابير“.

ولكن، بالنظر إلى أن الجمعية العامة قررت في الفقرة ١ من قرارها ١٣٩/٦٧ ”أن ينظر الفريق العامل في مقترحات لوضع صك قانوني دولي لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم، بالاستناد إلى النهج الكلي المتبع في الأعمال المضطلع بها في ميادين التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع أخذ اسهامات مجلس حقوق الإنسان وتقارير الفريق العامل وتوصيات لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة، والإسهامات المنبثقة من عملية الاستعراض والتقييم العالمية الثانية لخطّة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢ التي ستجرى خلال الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، في الاعتبار“، وهذا جزء أيضاً من ولايتنا.

ومن اللازم أيضاً ألا يغيب عن بالنا أن الجمعية العامة طلبت في الفقرة ٢ من القرار نفسه إلى الفريق العامل أن ”يقدم إلى الجمعية العامة، في أقرب وقت ممكن، مقترحا يتضمن جملة أمور منها العناصر الرئيسية التي يتعين أن يتضمنها صك قانوني دولي لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم، التي لا تتناولها الآليات القائمة بصورة كافية حالياً مما يستلزم مزيداً من الحماية الدولية“.

وكما ذكر بعض الوفود وممثلي المجتمع المدني، لا يعني اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٣٩/٦٧ من خلال تصويت أن القرار ليس له مفعول كامل وأن أحكامه ليست جزءاً أساسياً من ولاية هذا الفريق العامل.

ولذا، يجب علينا، في نهاية دورة الفريق العامل هذه، أن نفكر جماعيا في كيفية تنفيذ الولاية التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الفريق العامل، كلها، بما في ذلك مسألة العناصر الرئيسية لصك قانوني.

وقد عُقدت خمس دورات للفريق العامل منذ عام ٢٠١١، واستطعنا خلال تلك الدورات أن نبحث، وفي بعض الحالات أن نعاود بحث، معظم الشواغل المرتبطة بحالة حقوق الإنسان لكبار السن على نطاق العالم، من قبيل التمييز، والحق في التمتع بالصحة، والعنف والإيذاء، والحماية الاجتماعية، والإقصاء الاجتماعي والاستقلال الذاتي والعيش في استقلالية، والوصول إلى العدالة، والحصول على عمل وتعليم، ورعاية كبار السن، والمسائل المتعلقة بنهاية العمر، بين مسائل أخرى.

وقد أتاحت لنا فرص أيضا لمناقشة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة الصادرة عام ٢٠٠٢ وللإحاطة علما بالتطورات في العمليات الإقليمية الأخرى المتعددة الأطراف بشأن بلورة صكوك قانونية، وفي إطار مجلس حقوق الإنسان.

وقد بحثنا بعض هذه المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في أكثر من دورة واحدة ومن أكثر من منظور واحد. وفي كل من هذه الدورة والدورات السابقة، تناول خبراء من مختلف أنحاء العالم كل جانب من الجوانب الجوهرية لتلك المسائل تناولا متعمقا، لتعزيز فهم طبيعة تأثير تغيير النموذج على دور كبار السن في المجتمع.

وفي هذه الدورة، سلّط مشاركون كثيرون الضوء على أن مرحلة التشخيص قد انتهت وأن علينا أن نتقل إلى المرحلة التالية التي تستتبع النظر في مقترحات بشأن وضع صك قانوني دولي ووضع توصيات محددة موجهة إلى الجمعية العامة.

وقد انبثقت مبادرات هامة كثيرة من أعمال هذا الفريق. ودعوني أذكركم بأن مجلس حقوق الإنسان وضع، نتيجة لمناقشاتنا أثناء الدورة الرابعة، إجراء خاصا بشأن المسألة، وخصص اجتماعا للمنتدى الاجتماعي لمناقشة حقوق الإنسان لكبار السن. وأجرينا هذا الصباح حوارا تفاعليا مثمرا جدا مع السيدة روزا كورنفيلد ماتي، الخبيرة المستقلة، التي أتوجه لها بالشكر لمشاركتها والتزامها بحقوق الإنسان لكبار السن.

وولاية الخبيرة المستقلة مكتملة لولاية الفريق العامل: فهي ولاية ليست أكبر ثقلا من ولاية الفريق العامل ولا تمثل تكرارا لها. فالخبيرة المستقلة مكلفة بمهمة تقييم الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، والقيام في الوقت ذاته بتحديد أفضل الممارسات، بما يشمل تنفيذ التشريعات المعتمدة لإنفاذ تعزيز وحماية حقوق كبار السن وأوجه العجز في تنفيذ تلك

التشريعات، آخذة في الاعتبار رأي الأطراف المهتمة بالأمر، من قبيل الدول، والآليات الإقليمية بشأن حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية المختصة.

أما ولاية فريقنا العامل فهي أعم، لأنها تستتبع ليس فحسب تقييم الإطار الدولي القائم وتحديد أوجه القصور المحتملة، بل تستتبع أيضا وضع توصيات بشأن أفضل سبيل لتصحيحها، بما في ذلك من خلال النظر في مقترحات بشأن وضع صك قانوني دولي جديد. ولا تستتبع ولاية الخبيرة المستقلة بأي حال تغييرا في ولاية الفريق العامل أو، على وجه الخصوص، النظر في مقترحات بشأن وضع صك دولي. ولذا لا معنى لانتظار إصدار التقرير النهائي للخبيرة المستقلة قبل مواصلة إحراز تقدم في تنفيذ ما أناطته بنا الجمعية العامة.

وقد حُددت أثناء هذه الدورة مقترحات معينة عديدة بشأن تدابير معالجة الثغرات في التنفيذ والمعلومات والبيانات والرصد. ويُوصى في هذا الصدد بجملة أمور منها ما يلي:

(أ) أن تدرج هيئات المعاهدات في ولايات كل منها وإجراءاتها مسألة حقوق الإنسان لكبار السن، مما يستتبع طلب الحصول على معلومات من الدول لإدراجها في ملاحظاتها الختامية وتبسيط الضوء على المسائل المتعلقة بالشيخوخة في ملاحظاتها العامة؛

(ب) أن ينظر المسؤولون عن الإجراءات الخاصة في المسائل المرتبطة بحقوق الإنسان لكبار السن في ولاياتهم؛

(ج) أن تستخدم الدول الاستعراض الدوري الشامل استخداما أفضل لمعالجة المسائل المتعلقة بالشيخوخة؛

(د) أن تشمل صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أهدافا ومؤشرات تتعلق بكبار السن؛

(هـ) أن يجري تجميع شامل على الصعيدين الدولي والإقليمي لجميع الصكوك القانونية المنطبقة؛

(و) أن تدرج الدول الأعضاء عبارات تتعلق بحقوق كبار السن في قرارات ووثائق مختلف الهيئات الحكومية الدولية؛

(ز) أن يُسلط الضوء على حقوق كبار السن وما يتصل بها من مسائل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وقد أتيحت لنا اليوم في هذا الصدد الفرصة لإجراء تبادل للآراء مع السيدة أمينة محمد، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط للتنمية لما بعد عام

٢٠١٥، بشأن أفضل سبيل لزيادة إبراز هذه المسألة في إطار التنمية المقبل، لتدارك انعدام الاهتمام بها في الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ح) أن يعكس اسم الفريق العامل بصيغته المختصرة مفهوم حقوق الإنسان لكبار السن، لأن هذا يمثل أساس جزء جوهري من ولايتنا؛

(ط) أن تشكل هذه مقترحات ملموسة لتوصية يقدمها الفريق العامل إلى الجمعية العامة.

وقد أتاحت لنا أثناء هذا الأسبوع الفرصة للاستماع إلى الرسالة الواضحة الموجهة من المجتمع المدني. ولقد تلقيت، في ما يتعلق بي، منذ بضعة أيام التماسا موقعا من أكثر من ٢٨٤ ٠٠٠ شخص يؤيدون إعداد اتفاقية. وأريد أن أطمئن المجتمع المدني إلى أن آراءه قد سُمعت وأنها قد أحطنا علما، مع العناية، بطلبه بشأن إعداد اتفاقية.

وبالنظر إلى أن هذا الفريق العامل ينبغي أن يساهم في توفير حماية أكبر لكبار السن في مختلف أنحاء العالم، يجب أن نواصل التفاعل مع المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع كبار السن، وأن نتلقى مقترحات ونسعى إلى الحصول على مشورة منها. وأود أن أقترح مرة أخرى أن يكون ضمن وفودنا الوطنية ممثلون للمجتمع المدني في بلداننا ومناطقنا.

وأرى أن هذا الفريق العامل قد توصل بوضوح إلى أنه توجد في كل مكان حالات متعددة من انتهاكات حقوق الإنسان لكبار السن. وسمعنا أيضا مرارا أن هذه الانتهاكات ينبغي عدم قبولها أو التسامح إزاءها. وعلينا الآن أن نبت في كيفية ترجمة هذا الالتزام إلى إطار للحماية الدولية يكون وافيا بدرجة أكبر.

وكما ذكر بعض الوفود أثناء هذه المداولات، تتمثل نتيجة عجز القواعد الدولية في انعدام حماية حقوق كبار السن. وينبغي أن نكون على مستوى المسؤوليات المعهود بها إلينا والمتمثلة في "زيادة حماية حقوق الإنسان لكبار السن".

ولذا، فإنني أدعو الفريق العامل إلى البدء في العمل اعتبارا من الدورة المقبلة على مسارين متوازيين مما يستتبع (أ) تعميقا مستمرا لمستوى حماية حقوق الإنسان لكبار السن ضمن الإطار الحالي و (ب) العمل بشأن عناصر صك دولي جديد.

#### رابعا - جدول الأعمال المؤقت لدورة العمل السادسة للفريق العامل

٣٦ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، أدلى الرئيس ببيان بشأن جدول الأعمال المؤقت لدورة العمل السادسة للفريق العامل.

## خامسا - اعتماد التقرير

- ٣٧ - اعتمد الفريق العامل، في جلسته السادسة، المعقودة في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، مشروع التقرير عن دورة عمله الخامسة ([A/AC.278/2014/L.1](#)).
-